فعالية التشريعات والبرامج الإصلاحية في بناء اقتصاد زراعي منافس بالجنوب بين الواقع والمأمول؛ حالة منطقة بسكرة (الجزائر)

Effectiveness of Reform Legislations and Programmes in Structuring a Competitive Agricultural Economy between Reality and Hope. The Region of Biskra (Algeria) as a Case Study

د.سماعلي عمار[1]
جامعة 20 أوت 1955 سكيكدة- الجزائر
ammarcemali@gmail.com

د.بن سديرة إلياس
جامعة محمد بوضياف المسيلة-الجزائر
ilyas.bensedira@univ-msila.dz

تاريخ الاستلام: 13 /2021/12 تاريخ القبول: 11 /2022/02 تاريخ النشر: 03 /2022/03

ملخص:

تهدف هذه الورقة البحثية إلى تسليط الضوء على موضوع واقع التنمية الزراعية بالجنوب الجزائري والانتقال بالاقتصاد الوطني من اقتصاد طاقوي إلى اقتصاد زراعي، وهذا من خلال جملة القوانين و البرامج الإصلاحية التي تهدف بالدرجة الأولى إلى تحقيق مكاسب اقتصادية واجتماعية.

توصلت الدراسة إلى أن القطاع الزراعي وبفعل فاعلية البرامج الإصلاحية عرف تطورا كبيرا مس جميع المحاصيل الزراعية، مع توفير كميات كبيرة في الإنتاج الموسمي والمبكر مما أدى إلى تحقيق اكتفاء ذاتي محلي ووطني، بشرط تجاوز العراقيل الموجودة والاستفادة من التجارب الرائدة، وتوسيع فرص الاستثمار وتنويع مصادر توليد الدخل.

الكلمات المفتاحية :تشريعات، برامج زراعية،استصلاح زراعي،تنمية زراعية

Abstract :

This research paper aims at shedding the light on the reality of agricultural development in the Algerian south and the shift of the national economy from energetic economy to an agricultural one through putting in an action a set of laws and reform programmes which aim initially to meet economic and social benefits.

Findings of the study show that through effectiveness of the enacted reform programmes in the agricultural sector, it witnessed a measurable development in all agricultural crops with the provision of large quantities in seasonal and early production which led to local and national self sufficiency, providing that the existing obstacles are overcome with a benefit from pioneering experiences, expansions of investment opportunities, diversificaation of sources, and generation of incomes.

Key Words : *Legislations, Agricultural programmes, agricultural reclamation, agricultural development*

مقدمة:

إن ما يعرف عن المجال الجزائري هو عدم التجانس في الوحدات الطبيعية الأساسية من السهول، الهضاب والصحراء حيث ينفرد ويتميز كل مجال بخصوصياته وإمكانياتها الطبيعية والفلاحية، هذه الخصوصيات أدت إلى اختلاف في طرق الاستغلال الزراعي، خاصة في ظل تبني سياسات زراعية مختلفة، هذه الأخيرة تهدف وبالدرجة الأولى إلى تطوير وعصرنة الزراعة بشتى الطرق العلمية، وهذا باعتبار أن الزراعة هي

1-المؤلف المرسل:سماعلي عمار ammarcemali@gmail.com

ستصبح المورد الأساسي والمصدر الحيوي في اقتصاد الجزائر، وقد عرف هذا القطاع الحيوي بداية من الاستقلال عدة تنظيمات زراعية الهدف منها هو النهوض به ورفع أدائه.

وإذا ما أخدنا وضعية القطاع الزراعي في المناطق الصحراوية الجافة، بسكرة نموذجا فإنه يمثل **تحديا كبيرا** نظرا للمعوقات الطبيعية التي تواجه المنطقة، من حساسية وهشاشة الوسط الطبيعي فيما تعلق بالعوائق الطبيعية التي تؤثر بلا شك على العناصر الغذائية للتربة وبالتالي يفقد المحاصيل الزراعية القدرة على النمو، بالإضافة إلى مشكل ملوحة المياه والتربة[1] وقد عرفت منطقة الدراسة بصفة عامة والمنطقة السهلية بصفة خاصة تحولات عميقة في شتى المجالات، هذه التحولات تأتي في سياق ربح وكسب الرهانات التنموية بما يسمح بمجابهة التحديات المستقبلية ومتطلبات التطورات الاجتماعية المتنامية، وفي حديثنا عن التحولات والرهانات التي عرفتها ولاية بسكرة ووادي سوف لا يخفى عنا التحول الزراعي الرهيب الذي عرفته، واحتلالها الصدارة من ناحية تنوع الإنتاج الزراعي، فبالإضافة إلى زراعة النخيل الذي بلغ 4286364نخلة، بإنتاج قدر بـ 13 قنطار، منها 2638253دقلة نور(2018)، هذه الثروة تتواجد بنسبة كبيرة في الصحراء المنخفضة فبسكرة تنتج نسبة 31% من التمور وورقلة نسبة19% ووادي سوف نسبة27%[2]، فقد عرفت ولاية بسكرة نجاح تجارب زراعية جديدة وفي مقدمتها الزراعات المحمية المسقية، هذه الزراعات التي أصبحت ميزة المنطقة.

وبهذه الطفرة يمكن لولاية بسكرة أن تصبح في المستقبل قطبا أساسيا وإستراتيجيا بامتياز في الإنتاج المبكر[3]، الضخم والمتنوع في المحاصيل الزراعية من شأنها تعزيز السوق الوطني والنهوض بالاقتصاد الوطني خارج المحروقات، تلك هي التحديات الإستراتيجية الرامية إلى جعل الفلاحة المحرك الحقيقي للنمو ولرخاء الساكنة كلها ولأمن البلاد الغذائي، المسألة التي أضحت أكثر فأكثر مسألة أمن وطني في عالم اليوم.

إشكالية البحث وتساؤلات الدراسة :

تمثل إشكالية هذه الدراسة في محاولة الوقوف على الوجه الحقيقي للتنمية الزراعية بالمنطقة انطلاقا من فعالية البرامج والقوانين الزراعية المجسدة على أرض الواقع والمكانة البارزة التي أصبحت تلعبها في تعزيز الاقتصاد الوطني، خارج قطاع المحروقات وعلى هذا الأساس وجب طرح التساؤل التالي:

- هل السياسة الزراعية المتبعة بالمنطقة تمكن من تحقيق تنمية زراعية مستدامة؟ وهذا من خلال الأبعاد الاقتصادية حاضرا ومستقبلا؟
- هل تتوفر مقومات تنمية زراعية بالمنطقة وكيف يمكن أن تلعب دورا محوريا في تعزيز الاقتصاد الوطني؟

فرضيات الدراسة :

الفرضية الأولى :رغم جهود الدولة في تحقيق تنمية زراعية بالمنطقة من خلال فرض شتى البرامج والتشريعات لترقية القطاع الفلاحي إلا أنه لا يزال يواجه عراقيل من شأنها التأثير على سيرورة التنمية الزراعية بالمنطقة.

الفرضية الثانية: يمثل القطاع الزراعي بالمنطقة قيمة مضافة للجزائر، يمكن أن تساهم في تنمية الصادرات الجزائرية خارج قطاع المحروقات، خاصة في شعبة التمور والخضر بشتى أنواعها.

أهداف الدراسة: يكمن الهدف الأساسي من هذا البحث في تشخيص وضعية أفاق التنمية الزراعية في المناطق صحراوي التي بقيت النظرة متجهة إليها على أساس أنها مناطق طاقوية لا زراعية، ومدى قدرته على تحقيق امن زراعي، ومن ثم مدى إمكانية الخروج مشكلة التبعية الزراعية التي تؤثر سلبا على التنمية الاقتصادية.

محاولة طرح أهم الميكانيزمات التي تؤدي إلى تعزيز الاقتصاد الوطني من خلال التنويع في حجم الصادرات خارج المحروقات، نظرا للمؤهلات ***الجيو–اقتصادية*** التي أصبحت ميزة المناطق الصحراوية من البلاد، على غرار منطقة بسكرة من الآراء المتحصل عليها من عينة البحث.

منهج الدراسة:

لدراسة ومناقشة أي بحث وجب على الباحث انتهاج العديد من الأساليب ومناهج البحث ولهذا وجب علينا أولا انتهاج المنهج الوصفي ثانيا المنهج المقارن وأخيرا المنهج الإحصائي.

✓ **المنهج الوصفي التحليلي** : تم فيه وصف وتحليل فاعلية التشريعات و البرامج الإصلاحية و المجسدة في العديد من القوانين،وكذلك استعراض مؤشرات الديناميكية الفلاحية بالمنطقة(التنوع و التطور)

✓ **المنهج الإحصائي الكمي**: مع الوصف الذي وظفناه كذلك خلال جل محاور الورقة البحثية من خلال استغلال الإحصائيات التي تحصلنا عليها من مختلف المصالح الولائية والجهوية، أو من خلال الاستمارة والعمل الميداني،ووضعناها في جداول مبوبة أو أشكال بيانية مناسبة.

✓ **المنهج الاستشراف**:من خلال الوقوف على آفاق تطور الإنتاج مستقبلا، لتحقيق مطلب التنمية المستدامة التي تراعي حقوق الأجيال القادمة، والمحافظة على حد مقبول من الاكتفاء الذاتي، لتفادي الوقوع في مصيدة التبعية الغذائية؛ كما سيتم الاعتماد على بعض الأساليب الإحصائية الضرورة كاستعمال جداول بيانية واحتساب نسب مئوية لمعدلات الإنتاج والإنتاجية والاكتفاء وحجم الفجوة الغذائية وما إلى ذلك؛ وذلك من أجل تقديم صورة معبرة عن حقيقة الإنتاج الزراعي الغذائي في الجزائر خلال الفترة الزمنية المحددة.

الدراسات السابقة :

تكتسي الدراسات السابقة بالنسبة لأي بحث علمي أهمية كبيرة لأنها تعد بمثابة المرجعية العلمية التي يستند إليها البحث الحالي في تحديد مسارات انطلاقه وتوضيح الجوانب التي يعالجها ضمن سياق ما سبقه من بحوث ودراسات.

إن معظم الدراسات التي ناقشت مسألة التشريعات و البرامج الإصلاحية بالجنوب الجزائرية هي قليلة ممثلة في الأساس في تقارير حكومية ،معطيات إحصائية وحسب إطلاعنا وفي حدود ما توفر لدينا من معلومات يمكن ذكر مايلي:

✓ **الدراسة الأولى:**

BELGUEDJ MELK.(1999) *mise en valeur des terres sahariennes et développement du palmier dattier en Algérie in Agroéconomie des oasis* .Editeurs scientifiques M.ferry, S. Bedranie, D. Greinner, édition CIRAD Montpellier, France,1999 .

حيث توصلت هذه الدراسة أن القطاع الفلاحي بالمنطقة لا سيما ثروة النخيل تمثل مورد اقتصادي هام بالمنطقة ،مما ساهم في زيادة المؤسسات الاقتصادية الفاعلة في مجال توظيب و تصدير التمور

✓ **الدراسة الثانية :**

BENZIOCHE Salah Eddine Foued Cherite (2002*). Structure et contraintes de la filière dattes en Algérie , Algérie"* New Médit n4,2002 , p 50.

توصلت الدراسة أنه على الرغم من ثقلها الاجتماعي والاقتصادي في تثمين المناطق الصحراوية، فإن قطاع التمور في الجزائر يواجه العديد من الصعوبات المرتبطة بالظروف الجوانب التقنية والاجتماعية للإنتاج.

✓ **الدراسة الثالثة :**

سماعلي عمار (2020).*تهيئة و تسيير الموارد المائية و أفاق التنمية الزراعية بالجنوب الجزائري (بسكرة) تشخيص الواقع و أفاق التطوير* ،وهي رسالة دكتوراه علوم في الجغرافيا الإقتصادية و التهيئة الإقليمية .

توصلت الدراسة انه *بهذه الطفرة يمكن لولاية بسكرة أن تصبح في المستقبل قطبا أساسيا و إستراتيجيا بامتياز في الإنتاج المبكر،الضخم و المتنوع في المحاصيل الزراعية من شأنها تعزيز السوق الوطني والنهوض بالاقتصاد الوطني خارج المحروقات. تلكم هي التحديات الإستراتيجية التي تستوقفنا في مواصلتنا المجهود الرامي إلى جعل الفلاحة* المحرك الحقيقي لنمو و رخاء الساكنة كلها *ولأمن البلاد الغذائي، المسألة التي أضحت أكثر فأكثر مسألة أمن وطني في عالم اليوم.*

حدود الدراسة :تعالج الدراسة إشكالية التشريعات والبرامج الإصلاحية في بناء اقتصاد زراعي منافس بالجنوب بين الواقع والمأمول؛بسكرة (الجزائر) وهذا من خلال تقييم مدى فاعلية البرامج المجسدة في المجال ،وقد ركزنا في دراستنا الميدانية من 2012 إلى2021م،هي الفترة التي عرفت فيها الولاية ديناميكية زراعية و تجارية كبيرة كانعكاس إيجابي للبرامج الإصلاحية التي تم الشروع فيها سنة 2000 لا سيما قانون الاستصلاح عن طريق منح حق الامتياز.

أما على مستوى الحدود المكانية فتم إجراءا لدراسة التطبيقية على مستوى المستثمرات الفلاحية لكل من بسكرة ،طولقة ، لغروس ومزيرعة كبلديات عرفت تجربة زراعية ناجحة .

أدوات البحث:اعتمدنا في بحثنا على التقارير السنوية لكل من وزارة الفلاحة و التنمية الريفية ،إحصائيات مديرية المصالح الفلاحية ،إحصائيات منشور رقم 332 المؤرخ في 18 جويلية 2000، المخطط الوطني للتنمية الفلاحية، نظام الدعم عن طريق الصندوق الوطني للضبط والتنمية الفلاحية.إضافة إلى العمل الميداني الممتد من 2012 إلى غاية 2020 في إطار التحضير لرسالة الدكتوراه.

المحور الأول: القوانين والبرامج الاستصلاحية ودورها في التنمية الزراعية :

لقد فكرت العديد من الدول النامية عقب حصولها على الاستقلال في تنمية منسجمة متكاملة : صناعية، زراعية وخدماتية وقد كانت المسألة الزراعية أولى هذه الاهتمامات بالنظر إلى العوامل المساعدة على ذلك، فقد عرفت هذه الدول سياسات زراعية ما من شأنها تحقيق قدر من الاستقرار وأمن غذائي، وهكذا كانت محاولات عديدة للوصول إلى نمط سليم يضمن الاكتفاء الذاتي فكان لابد من عملية الإصلاح الزراعي.

يؤدي الإصلاح الزراعي إلى تغيير اجتماعي واقتصادي، يؤثر في حياة الأقطار التي تعتمد على الزراعة بالدرجة الأولى.

« ***مفهوم الإصلاح الزراعي لا يعني أكثر من مجرد إجراء تعديلات وتغييرات في النظام الزراعي من أجل زيادة الإنتاجية وتوفير موارد داخلية لعملية التنمية القومية وتحقيق نوع من العدالة الاجتماعية للفلاحين»*** [4]

وقد عرفت الأمم المتحدة الإصلاح الزراعي « *بأنه مجموعة الإجراءات التي تقوم بها الحكومات لمعالجة عيوب الكيان الاقتصادي الريفي، وهذه الإجراءات تتضمن إيجاد السبل الممكنة لتحويل ملكية الأرض لمن يستثمرها وتسوية حقوق التصرف وتنظيم استئجار وتسوية العلاقات بين المالك والفلاح ووضع قواعد الضمان الاجتماعي*» [5]

لقد أعطى المؤتمر العالمي للإصلاح الزراعي المنعقد في روما عام 1979 مفهوما جديدا وواسعا للإصلاح الزراعي، إذ أقر المؤتمر أن الإصلاح الزراعي هو تغيير الحياة الريفية ونشاطاتها من جميع جوانبها الاقتصادية والاجتماعية والجهازية والبيئية والبشرية، هذا ويتطلب النظر إلى الإصلاح الزراعي في نطاقه الواسع لتنمية المناطق الريفية والتي تتضمن تحديث الزراعة وتطوير الصناعات المرتكزة عليها وتوفير البيانات الأساسية المادية والاجتماعية [6]

إن من أهم الاهتمامات الاقتصادية في الوقت الراهن، الاستصلاح الفلاحي وفتح الأبواب لاستغلال الأراضي البور والممكن زراعتها وذلك لتوسيع الرقعة الزراعية وتمكين الطبقات الفقيرة من تمليك الأرض وخدمتها.فإرادة الدولة بالمنطقة موجودة ومجسدة في العديد من

القوانين التي تهدف بصفة مباشرة وغير مباشرة إلى زيادة الإنتاج وتوسيع وتحسين الزراعات خاصة النخيل والزراعات المحمية، ومن أهم هذه البرامج الاستصلاحية، قانون حيازة الملكية العقارية ، مقرر دعم الصندوق الوطني للضبط والتنمية الريفية وقانون الامتياز.

أولا: الأرضية القانونية لحيازة الملكية العقارية الفلاحية عن طريق الاستصلاح:

1- صدور القانون : صدر هذا القانون في 13أوت1983وطبق في منطقة الدراسة في 01 فيفري1986 ويهدف هذا القانون إلى تحديد القواعد المتعلقة بحيازة الملكية العقارية الفلاحية باستصلاح الأراضي، وكذا شروط نقل الملكية المتعلقة بالأراضي الخاصة الفلاحية والقابلة للفلاحة [7]، أتت فكرة الإستلاء على الأراضي من قبل الفلاحين، أمام ضيق القطع الزراعية كنتيجة لتركة الثورة الزراعية التي تحدد الملكية، خاصة بعد إدخال المضخات في عملية السقي مما تطلب مساحات واسعة، فبدأ الاستيلاء على الأراضي في إطار ما يسمى بأراضي أمر الواقع(خارج المحيطات)، وقد جاء قانون 13 أوت 1983 لإنشاء حيازة الملكية العقارية الفلاحية(APFA) لإعادة هيكلة المجال الريفي، وتصفية السياسة الاشتراكية المتبعة منذ 20 سنة[8] من خلال تمليك الأراضي، شريطة استصلاحها بعد خمس سنوات من الاستصلاح الفعلي، لتحقيق طمأنة الفلاحين وإقرار إعادة الصلة الوثيقة بين المزارع والأرض، فأصبح الفلاح يخدم أرضه ويحاول تطوير إنتاجها ومردودها [9]

2- أهداف الدولة من خلال قانون حيازة الملكية العقارية :

كان هدف الدولة من وراء هذا القانون تحقيق مكاسب اقتصادية واجتماعية يمكن تلخيصها في :

-الانتقال من الاكتفاء الذاتي إلى اقتصاد السوق :

سنت الدولة هذا القانون من أجل محو اثأر الفترة الاستعمارية والسياسات الزراعية التي ساهمت في إضعاف القطاع الفلاحي، حيث كان حجم القطع الزراعية يتراوح بين معدل (0,3إلى 0,5هـ للمستثمرة الواحدة)، وأمام تقسيم الميراث الذي سيؤدى إلى تقزيم حجم المستثمرة، وبالتالي يؤثر على مردودية الإنتاج، خاصة أمام تزايد النمو الديمغرافي وزيادة الفاتورة الغذائية، لجأت الدولة إلى توزيع مستثمرات بمعدل يتراوح بين (1-2 هـ)، حتى تتناسب مع حجم مداخيل العائلة لتغطية متطلبات السوق الوطنية والتصدير إلى الخارج إحداث توازن بين العقار والنمو الديمغرافي [10]

-الحد من ظاهرة النزوح الريفي:

الانجذاب نحو المدينة الذي عرفه العالم الريفي ساهم في إضعافه، واستنزاف طاقاته الشابة، هذا الوضع أنعكس سلبا على النشاط الفلاحي، والمدن الواحية مما أدى إلى ما يعرف بأزمة الواحات.

3- المساحات الزراعية الموزعة حسب قانون حيازة الملكية العقارية :

عرفت عملية الاستصلاح في إطار قانون حيازة الملكية العقارية، جهودا معتبرة من طرف ولاية بسكرة لدفع النسيج الفلاحي نحو التوسع رغم وجود العراقيل التقنية والإدارية، حيث تم توزيع مساحات معتبرة قدرت 107405.65 هكتار

ثانيا: قانون الاستصلاح عن طريق منح حق الامتياز:

1-صدور القانون:

هو منح حق الامتياز للتسيير واستغلال الموارد الطبيعية والمنشآت والتجهيزات، وهذا في إطار برنامج استصلاح الأراضي الفلاحية وهو برنامج سطره القطاع الفلاحي والصيد البحري، بالتنسيق مع الدوائر الوزارية المعنية – الري والمالية – والمصادق عليه من طرف الحكومة بتاريخ 23 جانفي 1998م الموجه لفائدة سكان الريف، من أجل تنمية دائمة والتي تنحصر في عنصرين هما:

- استصلاح أراضي جديدة.
- حماية واستغلال أفضل وتثمين للقدرات الموجودة(التنفيذي رقم: 483/97 المؤرخ في 1997/12/15)

2- توزيع الأراضي:

إن توزيع الأراضي في إطار الامتياز متباين مجاليا بمنطقة بسكرة، عبر بلديات الولاية، فبلدية رأس الميعاد(ليست ضمن منطقة الدراسة وأخدها من أجل إعطاء صورة أوضح عن كيفية توزيع الأراضي في إطار قانون الاستصلاح عن طريق منح حق الامتياز) بها أكبر مساحة موزعة تقدر بـ (2000هـ)، لأنها كانت البداية لمشروع نموذجي بطابع رعوي لتخصص، منه 400هكتار من المساحة الإجمالية لغراسة النخيل والذي ساعد الولاية على توزيع هذه المساحة في البلدية هو طابعها الرعوي.

ثالثا: مقرر دعم الصندوق الوطني للضبط والتنمية الفلاحية:

1-صدور المقرر:

أنشأ بموجب قانون المالية لسنة 2000م هدفه تدعيم الاستثمارات في إ طار تطوير الفلاحة وتمويل الفلاحين وأهم النشاطات التي من دعم الصندوق هي، تطوير الإنتاج والإنتاجية، تثمين المنتجات الفلاحية، التسويق والتخزين والتصدير، تطوير الري الفلاحي،حماية وتنمية الثروات الحيوانية والنباتية، المخزون الأمني، حماية مداخيل الفلاحين، دعم أسعار المنتجات الطاقوية المستعملة في الفلاحة، تخفيض نسب فوائد القروض الفلاحية[11]

وتوضح **المادة 2** من هذا المقرر من هم أهل الاستفادة من دعم الصندوق من الفلاحين وحرفيين، بصفة فردية أو جماعية أو مؤسسات عمومية أو خاصة لها علاقة بالفلاحة، وتوضح المادة 04 من الملف الذي يجب إيداعه للاستفادة من الصندوق:

- طلب الالتحاق بالبرنامج الفلاحي.
- طبيعة ومبلغ الدعم الملتمس وكدا بيان وصفي عن المستثمرة.

2-المساحات الزراعية الموزعة في إطار الصندوق الوطني للضبط والتنمية الفلاحية:

في برنامج الدعم الفلاحي أعطت السلطات أولوية للزراعة الأصلية بالولاية، وهي شعبة النخيل وخاصة ذات الجودة العالية (دقلة نور)، هذا التدعيم تجلى في تقديم تسهيلات مهمة خاصة بالنسبة للشباب البطال وخريج الجامعة في اختصاصات الفلاحة.

تجديد حظيرة الولاية من حيث النخيل ليرتفع عددها من 783 014 2 نخلة ،بإنتاج قدر بـ646 144 1 قنطار في الموسم الفلاحي 2000 إلى 4 286 354 نخلة في الموسم الفلاحي 2014 مع المحافظة على التوجه الرئيسي للنخيل المتمثل في نوعية دقلة نور وهذا بغرس حوالى (2.508.537نخلة)، مما أدى لنقص التنوع الجيني للنخيل، لقلة غرس الأنواع الأخرى كالدقول للاهتمام الفلاحين بالأنواع ذات الأهمية الاقتصادية (كدقلة نور، الدقلة البيضاء)

شكل رقم: 1 توزيع المساحات الزراعية حسب برنامج التنمية الفلاحية من طرف الصندوق الوطني للضبط والتنمية الفلاحية

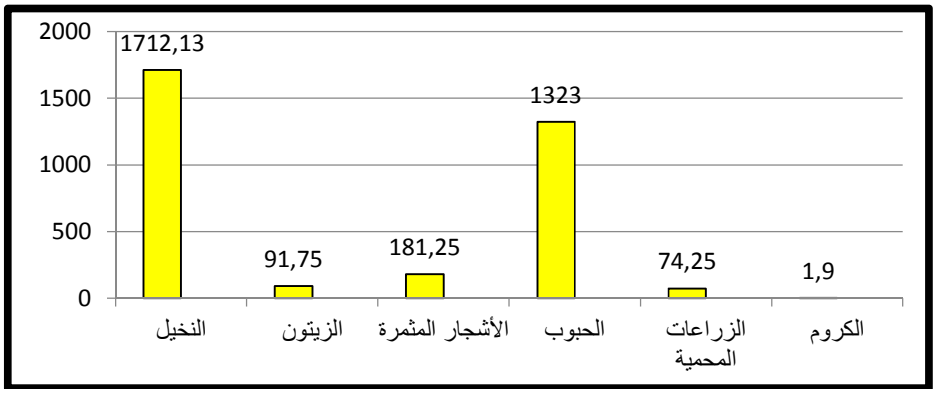

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على :

Ministère de l'Agriculture et de Développement Rural, Statistique agricole, superficies et productions, wilaya de Biskra

المحور الثاني: أفاق التنمية الزراعية بالمنطقة بين التنوع والتطور:

أولا: تطور الإنتاج الزراعي العوامل والميكانيزمات:

تعتبر ولاية بسكرة من الولايات الرائدة في مجال الفلاحة، فبفعل تثمين القوانين و البرامج الإصلاحية وتشجع الدولة بالمساحات الشاسعة للزراعة أعطى لها مميزات تجعلها في الصدارة من ناحية تنوع وبكرة المنتوج الفلاحي[12].

تقدر المساحة الفلاحية الإجمالية بـ 1.652.751 هكتار أي ما يقارب 77% من إجمالي المساحة الكلية للولاية، كما تقدر المساحة الصالحة للفلاحة بـ 185473 هكتار أي بنسبة 11% من المساحة الفلاحية، منها 100680 هكتار أراضي مسقية وتمثل 54.28 % من المساحة الفلاحية الصالحة للزراعة. علما أن عملية السقي تعتمد أساسا على المياه الجوفية والتي تتطلب تكاليف باهظة فيما يخص الثروة الفلاحية الأساسية بالولاية هي النخيل (حوالي 4213332 نخلة، منها 3537605 نخلة منتجة) تتواجد غالبيتها في منطقة الزاب الغربي (دوائر طولقة، فوغالة، أورلال) بينما يقدر عدد نخيل دقلة نور المعروفة عالميا بـ 2585251 نخلة منها2038482 نخلة منتجة[13].

فيما يخص الإنتاج الإجمالي للتمور فيقدر بـ 2917186 قنطار وحصة دقلة نور تمثل 1729650 قنطار أي بنسبة 59.29% معدل المردود للنخلة الواحدة من كل الأنواع 82.46 كلغ/نخلة منتجة، بينما مردود نخلة دقلة نور فهو 84.85 كلغ/نخلة، وهذه الأرقام تتفاوت من منطقة لأخرى.

من خلال المعطيات الإحصائية الخاصة بتطور في الإنتاج الزراعي ،الزراعات المحمية، الحقلية والتمور (2020/2012) نلاحظ أن هناك تطور جد محسوس في تطور الإنتاج الزراعي من 4203112 قنطار موسم 2012 موزع على:

- 1530124 قنطار من الزراعات الحقلية
- 1990132 قنطار من الزراعات المحمية (داخل البيوت البلاستيكية) .
- 2059956قنطار من التمور (حسب معطيات مديرية المصالح الفلاحية بسكرة)

وصلت إلى 8963625 قنطار موسم 2020 وهذا بزيادة حوالي ثلاثة أضعاف، هذا التطور في الإنتاج الزراعي بشتى أنواعه راجع إلى جملة من العوامل:

-البرامج الإصلاحية التي انتهجتها الدولة وخاصة قانون الامتياز.

– توسيع في المساحات الزراعية.

– الدعم الحكومي المتواصل من خلال إنشاء محيطات سقي جديدة.

رغم التوجه الزراعي الرهيب والمتسارع الذي عرفته المناطق الصحراوية عموما ومنطقة الزيبان على وجه الخصوص في سياسة تنويع المحاصيل الزراعية وخاصة الخضر منها حيث أصبحت تنافس المناطق التلية بل تعدتها في كثير من المحاصيل وخاصة الزراعات المحمية، وهذا بفضل جهود الدولة بالتعاونيات والتموين بالمواد المخصصة وذلك لنضج منوجاتها مبكرا[14]، إلا إن زراعة النخيل لازالت تحضى بأهمية قصوى بالنسبة للفلاحين لأنه يمثل موروث فلاحي لا يمكن التخلي عنه، ويتجلى هذا في تطوير المساحات المخصصة لزراعة النخيل أين 1425472 هتكار في الموسم الفلاحي(2012-2013) إلى 4236478هكتار في الموسم الفلاحي (2021/2020) ولقد سارت هذه الزيادة في المساحة بوتيرة أسرع بعد فترة الدعم الفلاحي مع التركيز على منتوج دقلة نور والتي بلغت مساحتها 2143020 هكتار أي مانسبته % 66.25.في موسم2020[15]

في حين تمثل الزراعة المحمية مصدرا حيويا للزراعة الناجحة نظرا لفوائدها، حيث أن فوائد بيت بلاستيكي يصل إلى إنتاج يتراوح ما بين 25إلى 45 قنطار من الخضروات، ويحقق ربح ما بين 200إلى 250 ألف دج وهو ما يساوي مقدار 20 نخلة دقلة نور ذات مردود جيد يتراوح إنتاجها بين 100 إلى 150 كلغ/نخلة، الاستثمار من أجل شراء20 فسيلة من النخيل وغراستها في الأرض يكلف من 35 الى 40ألف دج، بالمقابل الاستثمار من أجل بيت بلاستيكي(غطاء البلاستيك، القضيب المعدني والهيكل الفولاذي) رغم أن تكاليفه المرتفعة بين 70 إلى 80 ألف دج حسب استخدام تجهيزات الرش المحوري من عدمه إلا أن المستثمرين يفضلون بشكل عام الاستثمار في البيوت البلاستكية رغم تكاليفها المرتفعة في البداية ولكنها تؤمن فوائد مربحة ، وبالمقابل نجد العكس من ذلك عند الاستثمار في النخيل فهو يحتاج بين 5 إلى 7 سنوات للدخول في حيز الإنتاج، لكن تدرجيا يلجأ الفلاح إلى التقليل من عدد البيوت لأن النخيل يصبح مربح وبذلك أصبحت الزراعة المحمية تشكل جانب استراتيجي في المستثمرات الحديثة للحصول على السيولة المالية في أقصر مدة[16]

ثانيا: التنوع في الإنتاج الزراعي والانتقال من الزراعات المعاشية إلى اقتصاد السوق:

1–زراعة النخيل:

تعتبر مناطق وسط الصحراء الجزائرية والجنوب الشرقي على الحدود مع الجمهورية التونسية، مناطق الإنتاج الرئيسية للتمور بالجزائر بالإضافة إلى ولايات بشار وجنوب النعامة وأدرار، في أقصى الجنوب الغربي على الحدود مع المملكة المغربية والحدود مع موريتانيا ومالي،غير أن هذه المناطق تتوفر على أنواع أخرى من التمور يتم تصديرها نحو دول الساحل الإفريقي في إطار تجارة المقايضة التي لا تزال سائدة بقوة بين تجار المناطق الحدودية الجزائرية ونظرائهم من دول مالي والنيجر وموريتانيا وحتى بوركينافاسو والبنين والسنغال، لا سيما أنواع التمور الجافة السهلة الحفظ في الظروف الطبيعية العادية.

وحسب أرقام وزارة الفلاحة والتنمية الريفية أن المساحة الإجمالية للنخيل بالجزائر بلغت 180 ألف هكتار نهاية 2013 بثروة إجمالية قاربت 21.2 مليون نخلة منها 14 مليون منتجة، وتمثل "دقلة نور" 40% من بساتين النخيل ويبلغ عدد المنتجين 126ألف منتجا.

وكشف الأرقام الرسمية لمديرية تنمية المزروعات بوزارة الفلاحة، أن المساحات المزروعة بالنخيل انتقلت من 100 ألف هكتار سنة 2000، إلى حوالي 200 ألف سنة 2013 على المستوى الوطني بإجمالي يفوق 21 مليون نخلة موزعة على حوالي120 ألف مزرعة[17].

2-الزراعات المحمية :

يقصد بالزراعات المحمية تحقيق إنتاج زراعي في منشآت، عادة ما تكون في بيوت بلاستيكية وهذا بغرض حمايتها من الظروف المناخية غير المناسبة وبالتالي إنتاجها في غير مواسمها.

يطلق أسم البيوت المحمية على المنشآت المستخدمة في زراعة النباتات لحمايتها من الظروف البيئية غير المناسبة وتختلف البيوت البلاستيكية في أشكالها من المواد التي يصنع منها هيكلها والأغطية التي تستخدم فيها قد تكون مزودة بأجهزة التبريد أو غير مزودة ووسائل التحكم فى نسبة ثاني أكسيد الكربون في جو البيت وهذا هو التعريف المعروف فى الولايات المتحدة أما فى أوروبا فيطلق اسم glasshouse على المنشآت التي تدفأ صناعيا واسم greenhouse على المنشآت التي لا تدفأ صناعيا .هذا وقد تكون البيوت المحمية مستقلة (مفردة single)أي غير متصلة وقد تكون متصلة يعضها البعض[18] في بداية الثمانينات عرفت الزراعة المحمية طريقها لولاية بسكرة، ومن بين المناطق التي انتشرت فيها سريعا لغروس، لأن هذا النوع من الزراعة لا يتطلب حرثا عميقا فهي تصلح في تربة الدبداب، ويلجأ إليها الفلاح لتغطية تكاليف المستثمرة.المساحة المزروعة قبل 1980 قدرت بـ(600هـ)بنسبة(02,52%)من المساحة الإجمالية[19]. قدرت المساحة الزراعية المخصصة للزراعات المحمية3265 هكتار، بإنتاج فاق 1990132قنطار في الموسم الفلاحي (2012 -2013) لترتفع إلى 5217هكتار في الموسم الفلاحي (2020) وبأزيد من 7326 هكتار في الموسم الفلاحي 2021.

3-الزراعة الحقلية :

تقدر المساحة الإجمالية للزراعة الحقلية**13271** هكتار (**2012**) على مستوى الولاية، في حين تستحود منطقة دراستنا 1547 هكتار وهي تمثل مانسبته 10.71% من المساحة الزراعية المسقية وتتمثل أهم المزروعات في الفول، الجلبانة البصل، الثوم،لتشهد تطورا ملحوظا في المساحة لتصل إلى 19532 هكتار في الموسم الفلاحي 2021/2020نوهذا بفضل الدعم المتواصل للدولة و المتمثل أساسا في توفير مياه السقي و الكهرباء الريفية .

ومع التوجه الزراعي نحو الزراعات المحمية والمتمثلة في تقنية الزراعة في البيوت البلاستيكية، التي أخدت في السنوات الأخيرة في التطور من حيث المساحة المخصصة وتقنيات السقي حيث أصبحت الزراعات الحقلية تشهد نوعا من الركود من حيث المساحة المخصصة لهذا النوع من المحاصيل الزراعية.

الشكل رقم2: التوزيع العام للمساحات المسقية والحقلية بالزيبان الموسم الفلاحي 2012-2013/2020-2021

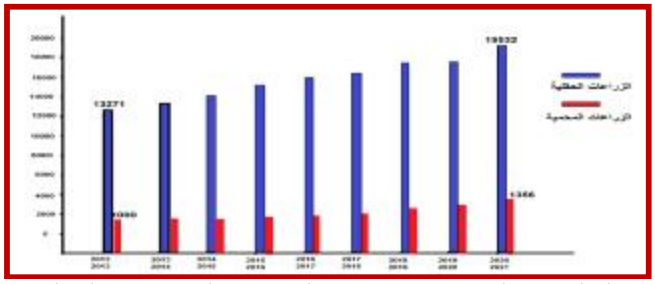

Source : Ministère de l'Agriculture et de Développement Rural, Statistique agricole, superficies et productions, Données statistiques wilaya de Biskra 2020

المحور الثالث: الأفاق المستقبلية للمنطقة في تعزيز الاقتصاد الوطني خارج قطاع المحرقات:

كحتمية للتنمية المحلية التي عرفتها المنطقة، وبروزها كقطب فلاحي بامتياز تجلى بوضوح من خلال التوسيع في المساحات الزراعية والتنويع في المحاصيل الزراعية، الفصلية والمبكرة، والتي انعكست على البنى التحتية الأخرى من خلال شبكة المواصلات، الأسواق الوطنية(أسواق

الجملة)، الأسواق المحلية (أسواق التجزئة)، مما جعل المؤسسات الفاعلة في المجال وعلى غرار مديرية التجارة القيام بإعادة تأهيل وتهيئة الأسواق لتتماشى وما تقدمه المنطقة من منتوجات، وهذا ما تجلى في عدد الأسواق كأقطاب تجارية يتم فيها عرض المنتوجات، حي تسجل منطقة الدراسة ما يزيد عن 16سوق تجاري جواري مغطى و4أسواق جملة ذات بعد وطني وهي سوق لغروس، مزيرعة وفلياش للخضر والفواكه وسوق الحاجب الوطني للتمور.

أولا: البعد الوطني للمنطقة في تدعيم الأسواق الوطني من خلال نفوذ أسواق الجملة :

إن كمية الإنتاج التي تدخل الأسواق(سوق مزيرعة ولغروس)، وخاصة أثناء النضج المبكر بمحاصيل الزراعية والممتدة من أواخر شهر نوفمبر حتى شهر ماي، أين نسجل انعدام الإنتاج الزراعي في المناطق الشمالية، مما جعله قبلة لفلاحى البلديات المجاورة لعرض منتوجاتهم(الدوسن، أولاد جلال، الشعيبة، برج بن عزوز، ليوة، الصحيرة، فوغالة، طولقة، مخادمة، أورلال، ليشانة، بوشقرون) حيث إستخلصنا النتائج التالية :

●توافد التجار من أغلب ولاية الوطن، سواءا من ولايات السهول العليا (قسنطينة، باتنة، مسيلة خنشلة)، وحتى من الولايات الساحلية على غرار الجزائر، عنابة، تيزي وزو، مستغانم ووهران، على النحو التالي :

أسواق الشرق الجزائري :(باتنة، مسيلة، سطيف، بجاية، جيجل، ميلة، قسنطينة، أم البواقي، سكيكدة، عنابة، سوق أهراس، قالمة، تبسة، وهذا بسنبة 45%)، وهي مراكز حضرية قريبة من السوق من جهة ذات كثافة سكانية عالية، مما يحتم عليه الإستعانة بالوسوق الوطني لغروس.

أسواق الولايات الوسطى الساحلية: (البويرة، المدية، البليدة، الجزائر، بومرداس وهذا بنسبة 35%)، فبالرغم من توفر هذه المدن على أراضي زراعية صالحة للزراعات المحمية على غرار الخضر والفواكه، إلا أنها تبقى في حاجة ماسة إلى الخضر المبكرة.

أسواق الولايات الغربية :(تيارت، غليزان، الشلف، عين الدفلى، وهذا بنسبة 15%)

أسواق الولايات الجنوبية: (وادي سوف، ورقلة وغرداية، وهذا بنسبة 5%).

● السوق يعرض مختلف الخضر (الطماطم، الفلفل الحلو، الفلفل الحار، الخيار، الكوسة....إلخ)و التي توجه نحو الأسواق الوطنية سواءا أسواق الجملة أو أسواق التجزئة، حيث يزود حوالي32 ولاية عبر الوطني.

الجدول 1:تطور كمية الإنتاج الخارجة من السوق لتمويل الأسواق الوطنية2013-2020

الولاية	2013		2020	
	الإنتاج/ ق	%	الإنتاج بالقنطار	%
باتنة	99326	10.85	496236	9.39
مسيلة	103263	10.45	486925	9.21
بجاية	102363	9.50	391268	7.40
ميلة	99693	9.25	295632	5.95
قسنطينة	89365	8.70	278951	5.27
برج بوعريريج	88963	8.65	263584	4.98
البويرة	85362	7.95	253626	4.79
تيارت	72536	7.60	243265	4.60
تيزي وزو	53265	4.75	241325	4.56
الجزائر ع.	50236	4.45	223218	4.22
جيجل	32635	2.65	221020	4.18
الشلف	32636	2.35	213658	4.04
سطيف	27526	1.90	201236	3.80

أم البواقي	25362	1.80	200326	3.79
معسكر	17118	1.65	198653	3.75
عنابة	15962	1.45	198652	3.75
وهران	14236	1.40	196236	3.71
الجلفة	12363	1.30	189563	3.58
سكيكدة	11236	1.15	178456	3.37
وادي يسوف	10006	1.10	162365	3.07
ورقلة	10006	1.10	150093	2.84
المجموع	909580	100	5284288	100

المصدر : إعداد الباحثين بالإعتماد على التحقيقات الميدانية 2013-2020

ثانيا:البعد الدولي للمنطقة من خلال تسويق التمور :

سنحاول في هذا العنصر تسليط الضوء على واقع البعد الدولي للمنطقة من خلال إستراتيجية تصدير التمور كأهم منتوج زراعي على المستوى المحلي والدولي، وهذا نظرا للصبغة والقيمة الإنتاجية التي تتميز بها، كذلك الأنظمة التسويقية التي انتهجتها المؤسسات الفاعلة في المنطقة (مؤسسات توظيب وتصدير التمور بالمنطقة)، وكذلك الاتجاهات الكمية والتسعيرية ومستقبل صادرات تمور المنطقة، كذلك سنحاول إبراز أهم العقبات والعراقيل التي تواجه تجارة التمور، ووضع مقترحات وتوصيات من أجل توصيات من أجل تحسين مكانة المنطقة في الأسواق العالمية وإعطائها قيمتها الحقيقية.

1-وضعية الاستثمار في قطاع التمور بالجزائر (نظرة شمولية) :

إن زراعة النخيل في الجزائر تغطي مساحة تقدر بحوالي 167 ألف هكتار لعدد من أشجار النخيل قدرت بأكثر من 18.6 مليون نخلة، ويقدر إنتاج التمور كل الأصناف بحوالي 990 ألف طن.

تحتل ولاية بسكرة المرتبة الأولى بنسبة 27,4 من حيث المساحة الإجمالية و23,1 %من مجموع أشجار النخيل و41,2 %من الإنتاج الوطني للتمور، متبوعة بولاية الوادي على التوالي بنسبة 22% %، هاتين الولايتين تستحوذ لوحدهما على ثلثي (2 \3) الإنتاج الوطني من التمور[20] على الصعيد العالمي، فإن الجزائر تصنف في المرتبة الرابعة من حيث إنتاج التمور وراء كل من مصر، إيران، المملكة العربية السعودية[21] في حين تنتج الجزائر حوالي نسبة 14 بالمئة من الإنتاج العالمي للتمور وتصدر أقل من نسبة 3 % من إنتاجها بينما المعدل العالمي يتراوح في حدود 12 بالمئة

الجدول رقم 2: توزيع المؤسسات الفاعلة في مجال التوظيب والتصدير على المستوى الوطني .

الولاية	المجموع	المصدرة	الولاية	المجموع	المصدرة
بسكرة	**155**	**34**	الأغواط	3	/
وادي سوف	49	2	إليزي	/	/
أدرار	6		باتنة	/	/
ورقلة	13	15	البيض	1	/
بشار	/	–	النعامة	/	/
غرداية	4	3	تندوف	/	/
تمراست	/	/	الجلفة	/	/
خنشلة	5	/	المجموع	**235**	**48**
تبسة	/	/			

Source : La chambre de commerce et d'industrie des Ziban et la chambre algérienne de commerce et d'industrielle 3 ème salon international de la date de Biskra »Décembre 2017.

من خلال تحليلنا للمعطيات الخاصة بواقع الإنتاج والاستثمار الزراعي في مجال التمور، كإستراتيجية جديدة في تعزيز الاقتصاد الوطني خارج قطاع المحروقات توصلنا إلى مجموعة من المؤشرات تزيد من مكانة منطقة الدراسة :

- تحتل منطقة الدراسة المرتبة الأولى من حيث المساحة المخصصة للإنتاج وهذا بـ42493هكتار، هذه المساحة عكستها مجموع النخيل الذي فاق 4100000نخلة وبإنتاج تجاوز 4.00.000 قنطار (2015)، وهذا بنسبة 41.17% من مجموع الإنتاج الوطني.
- توزيع المؤسسات الجزائرية الفاعلة في مجال توظيب وتصدير التمور تتمركز أغلبها في منطقة الزيبان، وبالتحديد في عاصمة الولاية ودائرة طولقة بمجموع 155 مؤسسة و49 مؤسسة في ولاية وادي سوف، وهذا راجع لخصوصية المنطقة التي تظم أزيد من 4000.000 نخلة.
- هناك توافق بين الإنتاج والتصدير.

1-تطور كمية الصادرات من قبل مؤسسات الدراسة2010-2016

في هذا العنصر نحاول تحليل تطور كمية الصادرات من قبل مؤسسات المعاينة، وهذا في الفترة الممتدة من 2010إلى غاية 2016(6سنواتالأخيرة) ومقارنتها بالمنتوج الوطني، وهذا لإبراز مكانة هذه المؤسسات في ترقية الصادرات الوطنية من التمور.

جدول رقم 3: تطور كمية الصادرات من قبل مؤسسات الدراسة2010-2016

الموسم	2010-2011	2011 2012	2012- 2013	2013- 2014	2014- 2015	2015- 2016
الكمية المصدرة من مؤسسات المعاينة	8900	9700	10000	10100	10250	13000
الكمية المصدرة من المنتوج الوطني	16037.3	24143.15	24200.0	24326	24860	25000
%	**55.49**	**40.17**	**40.32**	**41.51**	**41.31**	**52**

المصدر:إعداد الباحثين اعتمادا على معطيات مديرية المصالح الفلاحية بسكرة2016

من خلال تحليلنا للإستبيان المخصص لتطور كميات التصدير لمؤسسات المعاينة في الخمس سنوات الأخيرة ومقارنتها بالتصدير الوطني الإجمالي يمكن تسجيل الإسقاطات التالية:

- هناك تطور من حيث الكمية المصدرة في مؤسسات المعاينة من 8900 ألف طن موسم 2010-2011 إلى مايزيد عم 13000ألف طن موسم 2015-2016، تطور كبير مقارنة بتطور الصادرات الإجمالية من التمور. في حين تمثل مؤسسات الدراسة ما نسبته52%من إجمالي الصادرات الوطنية، هذه النسبة تعكس أهمية هذه المؤسسات كعينة جد معتبرة في المجال.
- رغم المشاكل والعراقيل التي تواجهها مؤسسات التوظيب والتصدير، خاصة فيما يخص التسويق الدول، إلا أن هذه المؤسسات حققت تقدما كبيرا في عملية التصدير، حيث استطاعت هذه المؤسسات وعلى رأسهم مؤسسة سليم حدود من تحقيق تقدما كبيرا في كمية التصدير فاقت 4000 طن، كمتوسط لكمية التصدير.

2-تحليل مناطق التسويق الدولي للتمور:

إن إستراتيجية التسويق الخارجي تعتمد على كل المواصفات القياسية للتمور المذكورة آنفا لأن الأسواق الخارجية يكثر فيها عدد المتعاملين من داخل البلد أومن خارجها وفيها من المنافسة ما لا يرحم وهذا بمزاحمة بعض الدول كالولايات المتحدة الأمريكية لصادرات التمور الجزائرية ولاسيما دقلة نور لما تكتسبه من مكانة مرموقة في السوق الدولية وبالتالي فنجد أن التمور الجزائرية قد دخلت إلى كل الأسواق الدولية منها كندا وألمانيا ودول الخليج.. .وتماشيا مع التوجيهات الحالية لدخول في إطار التقسيم الدولي الجديد للعمل فإن الدولة الجزائرية

تحاول تنمية القطاعات الاقتصادية التي تتوفر على ميزة نسبية ومن هذه القطاعات قطاع تصدير التمور الذي يساهم في زيادة صادرات الوطنية[22].

الهدف من تحليل مناطق التسويق هو بغية معرفة البعد الدولي للمنطقة، هذا البعد يتجلى من خلال الأسواق الخارجية التي يتم التصدير إليها، وهذا حسب الأهمية، وقد تبين لنا حسب تحقيقاتنا الميدانية والعمل الإستبياني للمؤسسات الفاعلة في مجال التصدير أن ما نسبته 70 %من مجموع الصادرات تتم مع دول الإتحاد الأوربي، وبالخصوص فرنسا باعتبارها تظم اكبر جالية مسلمة بحوالي 9 مليون نسمة. ما يوضها الجدول التالي:

جدول رقم 4: ترتيب الأسواق الدولية

الأسواق	الدرجة1	الدرجة2	الدرجة3	الدرجة4
دول الإتحاد الأوربي	%70			
دول أمريكا الشمالية		%15		
الدول العربية+أسيوية+روسيا		%10		
الدول الإفريقية			3%	
دول أمريكا الجنوبية				2%

المصدر:إعداد الباحثين اعتمادا على التحقيقات الميدانية لمؤسسات توظيب وتصدير التمور2020

من خلال تحليل مناطق التسويق الدولي للتمور من طرف المؤسسات المصدرة يمكن تحديد خصوصيات الأسواق التالية:

أسواق الدرجة الأولى:وتتمثل في دول الاتحاد الأوربي وهذا بنسبة 70%، وبالخصوص الدول التي تظم جالية مسلمة، حيث يوجد أكثر من 45 مليون نسمة من الجالية المسلمة في أوربا، في حين نجد أكثر من 9 مليون نسمة في فرنسا، 3 مليون نسمة في بريطانيا.

✓ باتفاق مسؤولي المؤسسات المصدرة أن هذه النسبة الجد مرتفعة نتيجة للطلب في الأسواق الأوربية وخاصة في المواسم الدينية وموسم الجني.

✓ انخفاض تكاليف النقل إلى الدول الأوربية، وخاصة دول حوض المتوسط وهذا نتيجة للقرب الجغرافي.

✓ ارتفاع القدرة الشرائية لهذه الدول، مما يجعلها من أهم الدول إقتناءا للتمور الجزائرية.

أسواق الدرجة الثانية :أمريكا الشمالية (الولايات المتحدة الأمريكية وكندا)

❖تعتبر أسواق الولايات المتحدة الأمريكية وكندا مهمة جدا، نظرا للمؤهلات الكبيرة التي تتوفر عليها هذه الدول، ولكن تطرح قضية الشحن مشكل كبير نحو الخارج وارتفاع الأسعار وغياب بنية تحتية تمكن من ربح رهان التصدير.

❖ **أسواق الدرجة الثالثة** : دول شرق الأوسط : نجد كلا من الإمارات العربية المتحدة، سوريا، لبنان، البحرين، الأردن، جنوب شرق أسيا، الهند وروسيا

❖**أسواق الدرجة الرابعة**: أما فيما يخص تسويق التمور إلى أمريكا الجنوبية وإفريقيا فتبقى محدودة عموما نظرا لخصوصيات المنطقة، فأسواق أمريكا الجنوبية(كولومبيا، كوبا وفنزويلا)و التي تتميز ببعد المسافة وعدم وجود خطوط نقل مباشرة ما بين الجزائر وهذه الدول، مما يجعل المنتوج يصل في مدة طويلة تزيد أحيانا عن الشهرين مما يجعل المنتوج يتعرض للتلف، مع العلم أمن مادة التمر تصنف ضمن المنتجات سريعة التلف وخاصة ذات النوعية الجيدة (دقلة نور).

❖**أسواق الدرجة الخامسة**: فيما يخص الأسواق الإفريقية ماعدا المملكة المغربية فإنها تبقى خيار ثانوي نظرا لعدة اعتبارات منها ضعف القدرة الشرائية من جهة والنوعية الجيدة للتمور المصدرة من جهة ثانية [23].

خاتمة:

عرفت ولاية بسكرة في السنوات الأخيرة ديناميكية زراعية كبيرة، نقلت الولاية من كونها مجرد مجموعة من الواحات المتناثرة تتميز بالاقتصاد المعاشي إلى مستثمرات عصرية لها مكانة اقتصادية هامة على المستوى الوطني، وقد ساعدها على هذا التحول سياسة الدولة

والمجسدة في التشريعات و البرامج الإصلاحية التي أحدثت تغيرات اقتصادية و اجتماعية على مستوى الولاية ،مما جعل القطاع الزراعي بالولاية،***"كإقليم تحدي"*** يتجه إلى تحقيق إقلاع زراعي متواصل،بشرط توفر إرادة الدولة و عزيمة الفلاح والمستثمر، عوامل تجعل المنطقة رائدة في الجانب الزراعي(نخيل،خضراوات،بقوليات)؛ فالنخيل يمثل الارتباط الوجداني لسكان المنطقة،الزراعات المحميةوالبقوليات والتوجه نحو البيوت البلاستيكية الكبيرة مكسب اقتصادي للمستثمر بسبب قصر مدة الربح و انتظار عائدات النخلة .

بعد قيامنا بهذه الدراسة الميدانية توصلنا إلى تسجيل النتائج و التي من خلالها قمنا باقتراح توصيات الدراسة ، فعلى ضوء المعطيات الراهنة ورغم التشريعات التي سنت لتنظيم المجهودات و للتحكم أكثر في موارد الدولة،إلا أننا خلصنا مبدئيا أن تدخل الدولة ترك صدى إيجابي في الولاية،وأصبحت هذه الأخيرة وفي فترة وجيزة قطبا فلاحيا بامتياز .وقد توصلت الدراسة إلى النتائج التالية :

✓ ما لمسناه من تأثيرات التشريعات و البرامج الإصلاحية على أرض الواقع أنه احدث قفزة نوعية في مجال العقار الفلاحي من خلال التنظيم و التحفيز، بعد الركود الذي أصاب الفلاحة، بسبب السياسات الزراعية السابقة خاصة الثورة الزراعية التي تمنع تمليك الأرض للفلاح، فأصبح الفلاح بعد حيازته للملكية يقبل على خدمة الأرض بكل دافعية، ويعمل جاهدا للرفع من مردودية الإنتاج.

✓ تأثيرات التشريعات و البرامج الإصلاحية على مستوى الولاية خلق ديناميكية سوسيو- اقتصادية متكاملة من خلال إدخال تقنيات حديثة في السقي، المساهمة في الرفع من جاهزية البنى التحتية (الطرقات ،الآبار العميقة)لاسيما في المستثمرات الكبيرة التي استفادت من برنامج دعم القطاع الزراعي في إطار قطب الجنوب Pôle Sud

✓ القطاع الزراعي بالمنطقة يمثل قيمة مضافة للجزائر، كما يمكن أن يساهم في تنمية الصادرات الجزائرية خارج قطاع المحروقات و المساهمة في تحقيق اقتصاد متوازن،وهذا ما أثبته التحليل الوارد في المحور الثاني و الموسوم بعنوان أفاق التنمية الزراعية بالمنطقة بين التنوع والتطور.

✓ انتعاش النشاطات التى لها علاقة بالنشاط الفلاحي (كالمحلات التجارية للبذور، والشتلات) خاصة بعد الدعم الفلاحي نتيجة الاحتياجات المتزايدة للفلاحين.

✓ يساهم الإقلاع الزراعي المتواصل بالمنطقة في جعلها سوقا وطنيا مفتوحا على ربوع الجزائر،من عمق الصحراء إلى شمال،شرق و غرب البلاد(سوق لغروس و مزيرعة الوطنيان) ،و المعتمدين على قوة،إستمرارية وجودة المحصول.

✓ البعد الدولي للمنطقة مجسد في الديناميكية التجارية للمؤسسات الاقتصادية الفاعلة في مجال توظيب و تصدير التمور وهذا من خلال تنمة الحصة السوقية للمؤسسات و التطلعات المستقبلية تبشر بتوسيع أسواقها في ظل إلتفاتت الدولة و المساهمة في تعزيز الاقتصاد الوطني خارج قطاع المحروقات».

توصيات الدراسة :

بما أن موضوع الزراعة، ومدى تطبيق القوانين والبرامج تجسدها وتعمل بنصوصها فإن نظرتنا النقدية ستوجه للهفوات القانونية من خلال طرح جملة من التوصيات والاقتراحات لموضوع مدى **دور وتفعيل القوانين والبرامج الإصلاحية في بناء اقتصاد زراعي منافس بالجنوب الجزائري؛حالة منطقة بسكرة** ،على قدر ما توجه الممارسات على أرض الواقع نرى أن:

– التفكير في الصادرات خارج قطاع المحروقات من أهم الخيارات الواجب تتبعها في الوقت الراهن، سواءا من طرف الحكومة كصانعة القرار السيادي، أو المؤسسات الفاعلة كأداة إستراتيجية، أو نحن كباحثين من أجل وضع قاعدة بيانات مبينة عن إيجاد الحلول الجوهرية وعرض دراسات مهتمة بموضوع تصدير التمور الجزائرية إلى الخارج وإيفاء هذا الموضوع عناية متمثلة في التركيز على زيادة إنتاج الأنواع الممتازة القابلة فقط(تحقيقاتنا الميدانية بينت أن معظم الفلاحين الدين استفادوا من مساحات في إطار الاستصلاح والامتياز برهنوا بفعل الإرادة في استصلاح مساحات شاسعة وصلت إلى نسبة 100 %وفي المدة المحددة حسب عقد الامتياز).

- الاهتمام المتزايد بالمناطق الفلاحية من خلال تهيئة المسالك الريفية، توفير الماء والكهرباء الريفية وهذا لتشجيع الفلاح والمستثمر على الإنتاج الزراعي.

- التوسيع من دائرة الاستثمار الزراعي، مع الاستعانة بالإطارات لتحديد الطرق الزراعية الأنجع، وهدا لتوفير منتوج أحسن جودة وأوفر كما

- دعم الصادرات الجزائرية من التمور من خلال الدعم غير المباشر للمؤسسات الفاعلة كدعم الكهرباء والماء أو إعانات مالية دون فوائد. مع تخفيض القيود الجمركية،الجبائية والإدارية مما يخدم مصلحة المؤسسات الوطنية ويشجع قدوم المستثمر الأجنبي المباشر لإعطاء ديناميكية أكثر للسوق الداخلية والتنافس من أجل الدخول إلى الأسواق الأجنبية.
- تنشيط أكثر لمكانيزمات آلية سعر الصرف للاستفادة منها في دعم تنافسية المنتجات الوطنية في الأسواق الأجنبية وبالتالي تنشيط العمل التصديري.
- خلق إدارة حكومية تعمل على توجيه ومتابعة النشاط التسويقي للتمور الجزائرية.
- التنسيق بين المؤسسات الفاعلة والسفارات الجزائرية في الخارج، بغية إعطاء فكرة أكثر دقة عن إستراتيجية تسويقية واضحة المعالم، وتجنب التصدير العشوائي من جهة وتقديم معلومات مرتبطة بالمنتوج من خلال مواصفات قياسية، الشهادات المطلوب توفيرها، أو بالسعر من جهة ثانية.
- تفعيل إدارة الاستعلامات للتسويق الدولي للتمور من خلال وضع نظم المعلومات التسويقية للتعرف على المنافس والأسواق المستهدفة، وكذا معرفة السعر المحدد من خلال التعرف على أسعر المنافسين وقياس مدى تأثر السعر بكل التكاليف.

قائمة المراجع:

بالعربية :

الكتب:

- الداهري عبد الوهاب مطر، اقتصاديات الإصلاح الزراعي، الدار الدولية للنشر والتوزيع.
- -أحمد أمين بيصون، الأمن الغذائي في العالم العربي، مركز الدراسات الإستراتيجية والبحوث والتوثيق، مصر، 2001.
- -الأشرم محمود، إقتصاديات البيئة والزراعة والغذاء، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، 2003.
- مبرك مقدم.*الاتجاهات الزراعية وعوائق التنمية الريفية في البلدان* النامية، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون الجزائر.
- **الرسائل:**
- بوخليفي قويدر جهينة، *تطور النظام الواحي وعلاقته بالقصور في الصحراء المنخفضة*, أطروحة مقدمة لنيل درجة دكتوراه علوم في التهيئة العمرانية، 2016

المقالات والملتقيات :

- سماعلي عمار.التجربة الجزائرية في تهيئة وتنمية الأوساط الصحراوية من خلال محيطات الاستصلاح؛الزيبان نموذجا. أليات التهيئة ومعوقات بناء التوازن، مقال منشور في مجلة دراسات وأبحاث (المجلة العربية للعلوم الإنسانية)العدد31، 2018، جامعة الجلفة
- حميدة سامية، دور التكوين المهني في تنمية آفاق الاستثمار الفلاحي بولاية بسكرة، الملتقى الدولي السادس عشر حول: "الضمانات القانونية للاستثمار في الدول المغاربية" المنعقد يومي 22-23 فيفري2012، جامعة محمد خيضر- بسكرة

التقاريروالقوانين:

- المركز الدولى للبحوث الزراعية فى المناطق الجافة البرنامج الإقليمى لشبه الجزيرة العربية ICARDA-APR
- منشوررقم 332 المؤرخ في 18 جويلية 2000، المخطط الوطني للتنمية الفلاحية، نظام الدعم عن طريق الصندوق الوطني للضبط والتنمية الفلاحية
- منظمة الأغدية والزراعة للأمم المتحدة، المؤتمر العالمي للإصلاح الزراعي روما 1979.
- قانون رقم 83-18 مؤرخ في 4 ذي القعدة عام 1403 الموافق لـ13 أوت1983 والمتضمن حيازة الملكية العقارية الفلاحية.

بالفرنسية :

Les ouvrages :

- Belguedj Melk، mise en valeur des terres sahariennes et développement du palmier dattier en Algérie in Agroéconomie des oasis Editeurs scientifiques M.ferry, S. Bedranie, D. Greinner, édition CIRAD Montpellier, France,1999.

- BENZIOCHE Salah Eddine , Foued Cherite , Structure et contraintes de la filière dattes en Algérie , Algérie" New Médit n4,2002 , p 50
- Bisson Jean : mythes et réalités d'un désert convoité le sahara, URBAMA, L' ARMATTON 2003,
- Dubost Daniel : La ville, Les paysans et Le développement agricole au sahara Algérien,p136 in, le nomade, oasis et la ville. fascicule de recherche n20° URBAMA, université de, tours, 1989, France
- GHANEM Laribi , Agriculture urbain nouveau rapport ville campagne , nouvelle relation a la nature, in Sidi Boumediene Rachid (dir),L'urbanisation en Algérie échec des instrument ou instrument de l'échec , édition les Alternatives urbaines , Alger, 2013.
- KHARDRAOUI Abderrazak , sols et hydraulique agricole dans les oasis Algeriennes,OPU,2007,
- Marc COTE ,.Signatures sahariennes terroirs et territoires vus du ciel, presses universitaires de Provence Aix– Marseille , France ,2012.
- MARC Cote , Des oasis aux zones de mise en valeur-l 'étonnant renouveau de l'agriculture saharienne , in revue Méditerranée , Le Sahara , cette « autre Méditerranée.T 99.n3-4 , 2002 ,
- MOUSSAOUI Mouhamed ,"Etude prospective pour la valorisation des atouts locaux de la wilaya de Biskra" ;OPU Alger ,2014
- **Les Rapports :**
- chambre de commerce et d'industrie des Ziban et la chambre algérienne de de commerce et d'induetrie«le 3 ème salon international de la date de Biskra »Décembre 2017.
- Ministère de l'Agriculture et de Développement Rural, Statistique agricole,superficies et productions, wilaya de Biskra 2015

الملاحق

ملحق 1: المؤسسات الفاعلة في مجال توظيب وتصدير التمور

المكان	المؤسسة	المقر	سنة التأسيس
بسكرة	Eco datte	منطقة التجهيزات بسكرة25	
	Agro datte	/	
	حدائق الزيبان		
	مؤسسةsudaco	Avenue de lagar 7000 Biskra	1998
	Euxcel Biskra		
	Bio oasis	rue ZAATCHA12	2002
طولقة	مؤسسة حدود سليم	منطقة النشاطات 7300 طولقة	1990
	الإخوة هلال	شارع الواحات طولقة	
	مؤسسةSodapal	168 شارع العقيد سي الحواس	1998
	مؤسسةsud datte		
	مؤسسةdatol	122 شارع سي الحواس طولقة	2000
	مؤسسة البركة	منطقة النشاطات طولقة	1997
الذروع	Srl phénix		

المصدر:تحقيق ميداني من طرف الباحثين

ملحق 2: خريطة البعد الوطني لولاية بسكرة

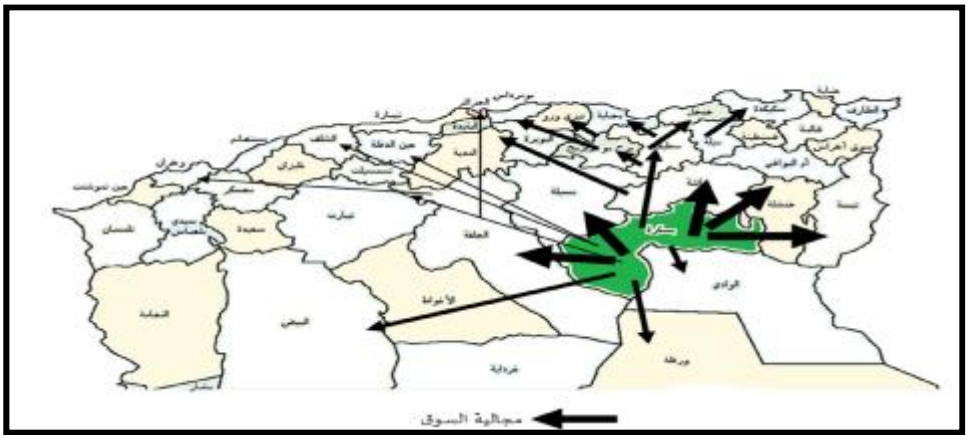

المصدر: من إنجاز الباحثين

ملحق 3: خريطة تبين البعد التجاري لولاية بسكرة

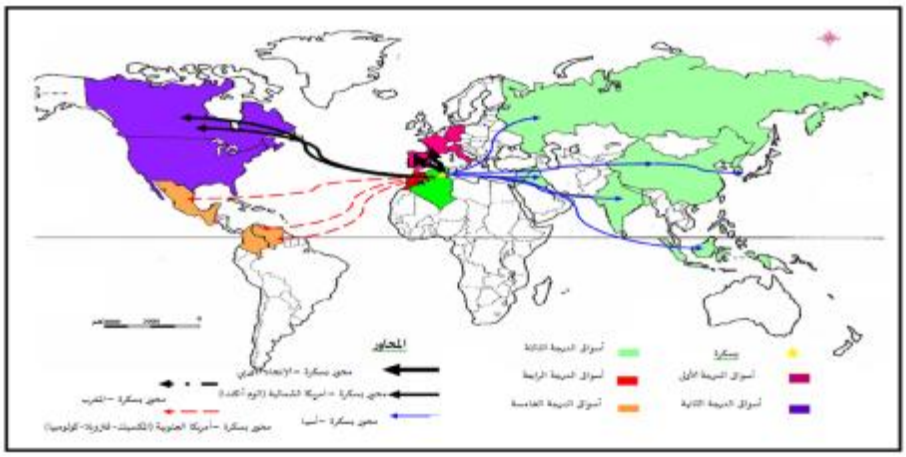

المصدر: من إنجاز الباحثين

الهوامش

[1] KHARDRAOUI Abderrazak , sols et hydraulique agricole dans les oasis Algeriennes,OPU,2007, p255.

[2] BENZIOCHE Salah Eddine , Foued Cherite , Structure et contraintes de la filière dattes en Algérie , Algérie" New Médit n4,2002 , p 50

[3] وهو انتاج زراعي في غير موسمه، وهدا من أجل تدعيم متواصل للأسواق

[4] مبرك مقدم، الاتجاهات الزراعية وعوائق التنمية الريفية في البلدان النامية، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون الجزائر، 1993، ص 25

[5] الداهري عبد الوهاب مطر (د ت).اقتصاديات الإصلاح الزراعي، الدار الدولية للنشر والتوزيع، ص.26

[6] منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، المؤتمر العالمي للإصلاح الزراعي روما .1979

[7] المادة رقم 2 من قانون رقم 83-18 مؤرخ في 4 ذي القعدة عام 1403 الموافق لـ13 أوت1983 والمتضمن حيازة الملكية العقارية الفلاحية.

[8] Bisson Jean : mythes et réalités d'un désert convoité le sahara, URBAMA, L' ARMATTON 2003, p95

[9] Belguedj Melk : mise en valeur des terres sahariennes et développement du palmier dattier en Algérie in Agroéconomie des oasis Editeurs scientifiques M.ferry, S. Bedranie, D. Greinner, édition CIRAD Montpellier, France,1999,p72

[10] Dubost Daniel : La ville, Les paysans et Le développement agricole au sahara Algérien,p136 in, le nomade, oasis et la ville. fascicule de recherche n20° URBAMA, université de, tours, 1989, France

[11] Ministère de l'Agriculture et de Développement Rural, Statistique agricole,superficies et productions, wilaya de Biskra 2015

[12] MOUSSAOUI Mouhamed (2014),"Etude prospective pour la valorisation des atouts locaux de la wilaya de Biskra" ;OPU Alger ,2014,p35.

[13] Ministère de l'Agriculture et de Développement Rural,Op ,Cit.

[14] MARC Cote , *Des oasis aux zones de mise en valeur-l 'étonnant renouveau de l'agriculture saharienne* , in revue Méditerranée , Le Sahara , cette « autre Méditerranée.T 99.n3-4 , 2002 , p 98

[15] GHANEM Laribi , *Agriculture urbain nouveau rapport ville campagne , nouvelle relation a la nature*, in Sidi Boumediene Rachid (dir),L'urbanisation en Algérie échec des instrument ou instrument de l'échec , édition les Alternatives urbaines , Alger, 2013,p 183

Ministère de l'Agriculture et de Développement Rural, Statistique agricole,superficies et productions, wilaya de Biskra 2015

[16] بوخليفي قويدر جهينة، *تطور النظام الواحي وعلاقته بالقصور في الصحراء المنخفضة*, أطروحة مقدمة لنيل درجة دكتوراه علوم في التهيئة العمرانية، 2016، ص108.

[17] معطيات إحصائية للمديرية المصالح الفلاحية لولاية بسكرة 2017

[18] المركز الدولى للبحوث الزراعية فى المناطق الجافة البرنامج الإقليمى لشبه الجزيرة العربية ICARDA-APR

[19] KHARDRAOUI Abderrazak (2007) "Op,Cit", p255

[20] إحصائيات وزارة الفلاحة والتنمية الريفية (2015)

[21] إحصائيات المنظمة العالمية للتغذية (FAO)سنة 2013

[22] عمر عزاوي، إستراتيجية تسويق التمور في الجزائر، مجلة الباحث، العدد1، 2002، ص20

[23] سماعلي عمار تحقيقات ميدانية لمؤسسات توظيب وتصدير التمور